ISSN 3135-4564 تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

أزمة القيم الأخلاقية وإعادة تشكيل أنماط السلوك المنحرف في المجتمع المعاصر: قراءة سوسيولوجية

أميرة محمد عبدالسلام زحلوق*
كلية التربية العجيلات ، جامعة الزاوية ، ليبيا
Moramaz414@gmail.com
اوركيد 0009-0006-6785-4141 -
رقم الأكاديمي. 0000026009-1-06-1

The Crisis of Moral Values and the Reshaping of Deviant Behavior Patterns in Contemporary Society: A Sociological Perspective

Amera Mohammed Abdulsalam Zahlouk
Moramaz414@gmail.com
اوركيد 0009-0006-6785-4141 -
رقم الأكاديمي. 0000026009-1-06-1

Abstract

This study addresses the issue of the Moral Values Crisis and the Reshaping of Deviant Behavior Patterns in Contemporary Society: A Sociological Perspective, based on the importance of moral values in regulating individual and collective behavior and promoting social cohesion and stability. The study aims to identify the concept, manifestations, dimensions, and causes of the moral values crisis, analyze its implications for social behavior, and explore the relationship between the weakening of moral values and the emergence of new forms of deviant behavior amid rapid social, cultural, and technological transformations.

The study adopts a sociological perspective to analyze the relationship between values and behavior, focusing on the role of socialization, social

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

control, and social, cultural, and educational institutions in shaping and directing behavior. It also examines the transformations that have affected patterns of deviant behavior, particularly forms of deviance associated with the digital sphere, and the new forms of behavior that modern communication technologies have generated which are inconsistent with prevailing social and moral norms.

The study concludes that the moral values crisis is associated with a range of social, cultural, and technological transformations, as well as changes in patterns of socialization and the weakening of some mechanisms of social control. The weakening of moral values and ethical standards may contribute to a decline in self-regulation, reduced commitment to social rules, and the emergence or spread of certain forms of deviant behavior. The study also demonstrates that deviant behavior is no longer confined to traditional forms; rather, it has been reshaped within the digital environment to include cyberbullying, defamation, privacy violations, the dissemination of rumors and misinformation, hate speech, and other emerging forms of deviant behavior.

The study emphasizes that addressing the moral values crisis and reducing deviant behavior requires an integrated social approach based on rebuilding moral values, strengthening the role of the family in socialization, activating the roles of educational, cultural, and media institutions, strengthening mechanisms of social control, promoting digital literacy, and fostering the values of responsibility, citizenship, tolerance, and respect for others. It also stresses the importance of moving beyond a primary focus on punishment toward preventive and rehabilitative approaches that contribute to addressing the social and value-based causes of deviant behavior.

الملخــص :

تناولت هذه الدراسة موضوع أزمة القيم الأخلاقية وإعادة تشكيل أنماط السلوك المنحرف في المجتمع المعاصر: قراءة سوسيولوجية، انطلاقًا من أهمية القيم الأخلاقية في تنظيم السلوك الفردي والجماعي، وتحقيق التماسك والاستقرار الاجتماعي. وتهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم أزمة القيم الأخلاقية ومظاهرها وأبعادها وأسبابها، وتحليل انعكاساتها على السلوك الاجتماعي، مع الكشف عن العلاقة بين ضعف القيم الأخلاقية وظهور أنماط جديدة من السلوك المنحرف في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية المتسارعة.

واعتمدت الدراسة على المنظور السوسيولوجي في تحليل العلاقة بين القيم والسلوك، من خلال التركيز على دور التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والتعليمية في تشكيل السلوك وتوجيهه. كما تناولت التحولات التي طرأت على أنماط السلوك المنحرف، خاصة الانحرافات المرتبطة بالفضاء الرقمي، وما أفرزته وسائل الاتصال الحديثة من صور جديدة للسلوك غير المتوافق مع المعايير الاجتماعية والأخلاقية.

وتوصلت الدراسة إلى أن أزمة القيم الأخلاقية ترتبط بمجموعة من التحولات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، إضافة إلى التغير في أنماط التنشئة الاجتماعية وضعف بعض آليات الضبط الاجتماعي. كما أن ضعف القيم والمعايير الأخلاقية قد يسهم في تراجع الرقابة الذاتية، وإضعاف الالتزام بالقواعد الاجتماعية، وظهور أو انتشار بعض أنماط السلوك المنحرف. وأظهرت الدراسة كذلك أن السلوك المنحرف لم يعد يقتصر على الأشكال التقليدية، بل أعيد تشكيله في ظل البيئة الرقمية ليشمل التنمر الإلكتروني، والتشهير، وانتهاك الخصوصية، ونشر الشائعات والمعلومات المضللة، وخطاب الكراهية وغيرها من السلوكيات المستجدة.

وأكدت الدراسة أن مواجهة أزمة القيم والحد من السلوك المنحرف تتطلب رؤية اجتماعية متكاملة تقوم على إعادة بناء القيم الأخلاقية، وتعزيز دور الأسرة في التنشئة، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية، وتقوية آليات الضبط الاجتماعي، ونشر الثقافة الرقمية، وتعزيز قيم المسؤولية والمواطنة والتسامح واحترام الآخر. كما أكدت أهمية الانتقال من التركيز على العقاب إلى تبني أساليب وقائية وإصلاحية تسهم في معالجة الأسباب الاجتماعية والقيمية للسلوك المنحرف.

مقدمه :

تُعد القيم الأخلاقية من أهم الأسس التي يقوم عليها البناء الاجتماعي، إذ تمثل منظومة من المبادئ والمعايير التي توجه سلوك الأفراد وتنظم علاقاتهم داخل المجتمع، وتسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار والمحافظة على النظام العام. وتكتسب هذه القيم أهميتها من دورها في ترسيخ السلوك الإيجابي وتعزيز روح المسؤولية والانتماء، بما يضمن استمرار المجتمع وقدرته على مواجهة التحديات والمتغيرات المختلفة.

ومع ما يشهده المجتمع المعاصر من تحولات متسارعة على المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية، برزت العديد من التحديات التي أثرت في منظومة القيم الأخلاقية، وأدت إلى ظهور ما يُعرف بأزمة القيم، والتي تتمثل في

تراجع الالتزام بالمعايير الأخلاقية، وضعف الضبط الذاتي، وتنامي النزعة الفردية، وتراجع بعض القيم الاجتماعية الأصيلة، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على أنماط السلوك داخل المجتمع.

ولم يعد السلوك المنحرف يقتصر على صوره التقليدية، بل شهد تحولات نوعية فرضتها المتغيرات المعاصرة، فأصبحت تظهر أنماط جديدة من الانحراف ترتبط بوسائل الاتصال الحديثة، والتغيرات الثقافية، والتحولات في أنماط التنشئة الاجتماعية والعلاقات الإنسانية، وهو ما يستدعي إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين أزمة القيم الأخلاقية وهذه السلوكيات، ومحاولة فهم أبعادها وانعكاساتها على استقرار المجتمع وتماسكه.

وانطلاقًا من ذلك، تأتي هذه الدراسة لتقديم قراءة سوسيولوجية لأزمة القيم الأخلاقية في المجتمع المعاصر، من خلال تحليل أسبابها ومظاهرها، وبيان أثرها في إعادة تشكيل أنماط السلوك المنحرف، اعتمادًا على تحليل الأدبيات العلمية والكتابات السوسيولوجية ذات الصلة، وصولًا إلى فهم أكثر عمقًا لهذه الظاهرة، والإسهام في إثراء المعرفة العلمية المتعلقة بالقيم الأخلاقية والتحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع المعاصر.

مشكلة الدراسة :

تواجه المجتمعات المعاصرة تغيرات متسارعة في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية، وقد انعكست هذه التغيرات بصورة مباشرة على منظومة القيم الأخلاقية التي تُعد أحد أهم مقومات البناء الاجتماعي واستقراره. فقد أسهمت هذه التحولات في إحداث حالة من الاضطراب القيمي، تمثلت في تراجع الالتزام بالمعايير الأخلاقية، وضعف الرقابة الذاتية، وتنامي النزعة الفردية، الأمر الذي أفرز ما يُعرف بأزمة القيم الأخلاقية، بوصفها إحدى القضايا التي تستدعي اهتمام الباحثين في علم الاجتماع لما لها من تأثيرات واسعة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية.

وفي ظل هذه الأزمة، لم يعد السلوك المنحرف يقتصر على صوره التقليدية، بل شهد تغيرًا في أنماطه وأشكاله ودوافعه، متأثرًا بالتحولات التي يشهدها المجتمع المعاصر، مما أدى إلى إعادة تشكيل العديد من السلوكيات المنحرفة بما يتلاءم مع الواقع الاجتماعي الجديد. وأصبحت بعض الممارسات التي كانت تُعد مرفوضة اجتماعيًا أكثر انتشارًا أو قبولًا في بعض البيئات، في حين ظهرت أنماط جديدة من الانحراف ارتبطت بالتحولات الثقافية والتقنية والتغير في أنساق القيم.

ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في دراسة العلاقة بين أزمة القيم الأخلاقية بوصفها المتغير المستقل، وإعادة تشكيل أنماط السلوك المنحرف بوصفها المتغير التابع، من خلال تحليل الكيفية التي تسهم بها التحولات القيمية في إحداث تغيرات في أنماط السلوك المنحرف داخل المجتمع المعاصر، وصولًا إلى تقديم قراءة سوسيولوجية تفسر هذه العلاقة وتوضح أبعادها وانعكاساتها على استقرار المجتمع وتماسكه.

أسئلة الدراسة :

1. ما المقصود بأزمة القيم الأخلاقية وأبعادها في المجتمع المعاصر ؟
2. ما أسباب ومظاهر أزمة القيم الأخلاقية في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية المعاصرة.؟
3. ما السلوك المنحرف وتحليل أنماطه وصوره المستجدة في المجتمع المعاصر ؟
4. ما الكيفية التي تسهم بيها أزمة القيم الأخلاقية وفي إعادة تشكيل أنماط السلوك المنحرف ؟
5. ما الآثار الاجتماعية المترتبة على أزمة القيم الأخلاقية وانعكاساتها على السلوك الاجتماعي في المجتمع المعاصر ؟

أهداف الدراسة :

1. التعرف على ماهيه أزمة القيم الأخلاقية وأبعادها في المجتمع المعاصر.
2. التعرف على أسباب ومظاهر أزمة القيم الأخلاقية في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية المعاصرة.
3. التعرف على السلوك المنحرف وتحليل أنماطه وصوره المستجدة في المجتمع المعاصر.
4. التعرف على الكيفية التي تسهم بيها أزمة القيم الأخلاقية في إعادة تشكيل أنماط السلوك المنحرف.
5. التعرف على الآثار الاجتماعية المترتبة على أزمة القيم الأخلاقية وانعكاساتها على السلوك الاجتماعي في المجتمع المعاصر.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا البحث في تناوله لإحدى القضايا الاجتماعية المعاصرة، وهي أزمة القيم الأخلاقية وما يرتبط بها من إعادة تشكيل لأنماط السلوك المنحرف، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها المجتمع المعاصر. ويمكن إبراز أهمية البحث فيما يأتي:

1. الأهمية العلمية: يسهم البحث في إثراء الأدبيات السوسيولوجية المتعلقة بالقيم الأخلاقية والسلوك المنحرف، من خلال تحليل العلاقة بين أزمة القيم الأخلاقية وإعادة تشكيل أنماط السلوك المنحرف، بما يعزز المعرفة العلمية في هذا المجال.

2. الأهمية المعرفية: يقدم البحث إطارًا معرفيًا يوضح طبيعة أزمة القيم الأخلاقية وأبعادها الاجتماعية، ويُبرز أثرها في تغير أنماط السلوك المنحرف، مما يسهم في تعميق الفهم السوسيولوجي لهذه الظاهرة.

3. الأهمية المجتمعية: تنبع أهمية البحث من ارتباطه بواقع المجتمع المعاصر، وما يشهده من تحولات قيمية وسلوكية، إذ يساعد في تسليط الضوء على الآثار الاجتماعية المترتبة على أزمة القيم الأخلاقية، وأهمية المحافظة على المنظومة القيمية بوصفها أحد مقومات التماسك والاستقرار الاجتماعي.

منهجية الدراسة:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة موضوع الدراسة، حيث يهدف المنهج الوصفي إلى وصف ظاهرة أزمة القيم الأخلاقية وتحديد أبرز مظاهرها وأبعادها في المجتمع المعاصر، كما يُستخدم المنهج التحليلي لتفسير العلاقة بين أزمة القيم الأخلاقية وإعادة تشكيل أنماط السلوك المنحرف، من خلال تحليل المفاهيم والأدبيات والدراسات السوسيولوجية المرتبطة بموضوع البحث.

مصطلحات و مفاهيم :

- **الأزمـــــة :** تُعرف الأزمة بأنها حالة من الاضطراب أو الخلل الذي يصيب أحد أنساق المجتمع، بحيث يؤدي إلى عدم القدرة على الاستمرار بالأساليب المعتادة، ويحتاج إلى إعادة تنظيم أو معالجة للوصول إلى حالة من التوازن.[1]

القيم الأخلاقيـــة : تُعرف القيم الأخلاقية بأنها مجموعة من المعايير والمبادئ التي يحدد المجتمع في ضوئها ما يعد مرغوبًا أو غير مرغوب فيه من أنماط السلوك، وتعمل على توجيه أفعال الأفراد وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية.[2]

- أزمة القيم الأخلاقية: تشير أزمة القيم الأخلاقية إلى حالة من الاضطراب أو التغير التي تصيب النسق القيمي في المجتمع، نتيجة التحولات الاجتماعية والثقافية المتسارعة، مما يؤدي إلى ضعف الالتزام بالمعايير الأخلاقية التقليدية وظهور أنماط جديدة من السلوك.[3]

السلوك المنحرف: يعرف السلوك المنحرف بأنه كل فعل أو نمط سلوكي يخرج عن

القواعد والمعايير الاجتماعية السائدة التي يحددها المجتمع، ويُنظر إليه باعتباره غير مقبول أو مخالفًا للتوقعات الاجتماعية.[4]

إعادة تشكيل السلوك المنحرف: يقصد بإعادة تشكيل السلوك المنحرف التحولات التي تطرأ على صور وأنماط الانحراف نتيجة تغير الظروف الاجتماعية والثقافية، بحيث تظهر أشكال جديدة من السلوك المنحرف أو تتغير طبيعة الأشكال القائمة.[5]

-المجتمع المعاصر: يقصد بالمجتمع المعاصر المجتمع الذي يتسم بسرعة التغير الاجتماعي، وتأثير التكنولوجيا والعولمة وتعدد مصادر التأثير الثقافي، وما ينتج عن ذلك من تحولات في القيم وأنماط السلوك.[6]

الدراسات السابقة :

1- دراســـــة : عبد الله بن أحمد العلي بعنوان[7]: أزمة القيم الأخلاقية في المجتمع المعاصر: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي ، هدفت الدراسة إلى تحليل مظاهر أزمة القيم الأخلاقية في المجتمع المعاصر، والكشف عن العوامل الاجتماعية والثقافية التي أسهمت في تغير منظومة القيم، وتأثير ذلك في سلوك الأفراد. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات والدراسات المرتبطة بالقيم والتحولات الاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى أن التحولات الاجتماعية والتكنولوجية والثقافية أسهمت في حدوث تغيرات واضحة في النسق القيمي، وأدت إلى ضعف بعض المعايير الأخلاقية وظهور أنماط سلوكية جديدة.

2- دراسة محمد عاطف غيث بعنوان[8]: التغير الاجتماعي والثقافي وأثره في أنماط السلوك الاجتماعي، هدفت الدراسة أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية في تحول أنماط السلوك داخل المجتمع، وبيان علاقتها بظهور بعض أشكال السلوك غير المتوافق مع المعايير الاجتماعية. اعتمدت على المنهج التحليلي في تفسير العلاقة بين التغير الاجتماعي والتحولات السلوكية.

حيث أكدت الدراسة أن سرعة التغير الاجتماعي قد تؤدي إلى حدوث فجوة بين القيم السائدة والممارسات الاجتماعية، مما يساهم في ظهور أنماط من السلوك المنحرف.

3- دراسة: حسن الساعاتي بعنوان[9]: علم الاجتماع ومشكلات الانحراف الاجتماعي، هدفت الدراسة مفهوم الانحراف الاجتماعي وأسبابه والعوامل المؤثرة في انتشاره، مع التركيز على دور البيئة الاجتماعية والقيم في تشكيل السلوك. حيث اعتمدت على التحليل السوسيولوجي للظاهرة الانحرافية. كما أوضحت الدراسة أن ضعف عملية

التنشئة الاجتماعية واضطراب المعايير القيمية يؤديان إلى زيادة احتمالية ظهور السلوكيات المنحرفة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسات السابقة مع البحث الحالي في اهتمامها بدراسة العلاقة بين تحولات القيم الاجتماعية والسلوك الإنساني، إلا أن البحث الحالي يتميز بالتركيز على أزمة القيم الأخلاقية بوصفها عاملًا مؤثرًا في إعادة تشكيل أنماط السلوك المنحرف في المجتمع المعاصر من خلال قراءة سوسيولوجية تحليلية

الفصل الأول ـ أزمة القيم الأخلاقية في المجتمع المعاصر:

المبحث الأول ـ القيم الأخلاقية:

تُعدّ القيم الأخلاقية من أهم المرتكزات التي يقوم عليها البناء الاجتماعي، إذ تمثل مجموعة من المبادئ والمعايير التي يسترشد بها الفرد في تحديد ما هو صواب أو خطأ، وما هو مقبول أو مرفوض من السلوك. ولا تقتصر أهمية القيم الأخلاقية على توجيه السلوك الفردي فحسب، وإنما تمتد لتؤدي دورًا أساسيًا في تنظيم العلاقات الاجتماعية، وتحقيق التماسك والاستقرار داخل المجتمع. ومن ثم، فإن وجود منظومة أخلاقية راسخة يسهم في تعزيز الشعور بالمسؤولية والالتزام والاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع.[10]

وتتكون القيم الأخلاقية في إطار عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يكتسب الفرد منذ مراحل الطفولة الأولى مجموعة من المعايير والقواعد التي تحدد سلوكه وتساعده على التمييز بين السلوك المرغوب وغير المرغوب فيه. وتؤدي الأسرة والمؤسسات التعليمية والدينية ووسائل الإعلام وجماعة الرفاق دورًا مهمًا في نقل هذه القيم وترسيخها، كما تتأثر القيم بالظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي يعيش فيها المجتمع.[11]

وتكتسب دراسة القيم الأخلاقية أهمية خاصة في المجتمع المعاصر نتيجة ما يشهده العالم من تحولات متسارعة في أنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية ووسائل الاتصال والتفاعل. فقد أدت العولمة والتطور التكنولوجي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي إلى اتساع دائرة التفاعل بين الثقافات والمجتمعات، الأمر الذي أوجد أنماطًا جديدة من القيم والسلوكيات، وأصبح الفرد أمام مصادر متعددة ومتباينة في تشكيل منظومته القيمية. وقد يؤدي هذا التعدد، في بعض الحالات، إلى حدوث تناقض بين القيم التي اكتسبها الفرد من مؤسسات التنشئة التقليدية والقيم الجديدة التي يتعرض لها في البيئة المعاصرة.[12]

ومن هذا المنطلق، فإن أزمة القيم الأخلاقية لا تعني بالضرورة اختفاء القيم من المجتمع، وإنما قد تتمثل في حالة من الاضطراب أو التناقض أو ضعف الالتزام بالقيم والمعايير الأخلاقية السائدة، بما يؤثر في قدرة المجتمع على ضبط السلوك وتوجيهه. وتظهر هذه الأزمة في عدد من المظاهر، مثل تراجع بعض صور المسؤولية الاجتماعية، وضعف احترام القواعد والأنظمة، وانتشار بعض صور الأنانية والانتهازية والعنف وعدم التسامح، وهي مظاهر قد تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في استقرار المجتمع وعلاقاته.

وعليه، فإن تناول القيم الأخلاقية يمثل مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة الأزمة القيمية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، والكشف عن مصادرها ومظاهرها وانعكاساتها على السلوك الفردي والجماعي. كما أن فهم طبيعة القيم ووظائفها وآليات اكتسابها يساعد على تفسير العلاقة بين ضعف الالتزام بالقيم الأخلاقية وظهور بعض أنماط السلوك المنحرف، وهو ما يجعل دراسة القيم الأخلاقية خطوة ضرورية لفهم الإشكالية العامة للدراسة.

خصائص القيم الأخلاقية :

تتميز القيم الأخلاقية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها عنصرًا أساسيًا في تنظيم سلوك الأفراد والجماعات، وتحديد أنماط السلوك المقبولة وغير المقبولة داخل المجتمع. ومن أبرز هذه الخصائص ما يأتي: [13]

1-القيم الأخلاقية مكتسبة: لا يولد الإنسان مزودًا بمنظومة أخلاقية مكتملة، وإنما يكتسب القيم الأخلاقية تدريجيًا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ولا سيما من الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام، حيث يتعلم الفرد المعايير التي تحدد السلوك الصحيح والخاطئ.

2-القيم الأخلاقية ذات طبيعة اجتماعية: ترتبط القيم الأخلاقية بالمجتمع الذي يعيش فيه الفرد، فهي تعبر عن المبادئ والمعايير التي تحظى بدرجة من القبول داخل الجماعة الاجتماعية، وتساهم في تنظيم العلاقات بين أفرادها وتحقيق قدر من الانسجام والتماسك الاجتماعي.

3-القيم الأخلاقية توجه السلوك: تؤدي القيم وظيفة توجيهية، إذ تساعد الفرد على اختيار السلوك المناسب في المواقف المختلفة، وتدفعه إلى الالتزام بما يعتبره المجتمع سلوكًا أخلاقيًا مرغوبًا، كما تساعده على تقييم أفعاله وأفعال الآخرين.

4- القيم الأخلاقية نسبية من حيث الزمان والمكان: تختلف بعض القيم الأخلاقية في درجة أهميتها أو في صور التعبير عنها من مجتمع إلى آخر، كما قد تتغير بعض القيم

مع تغير الظروف الاجتماعية والثقافية والتاريخية. ومع ذلك، توجد بعض المبادئ الأخلاقية العامة التي تحظى بقبول واسع بين المجتمعات، كالعدل والأمانة واحترام الآخرين.

5- القيم الأخلاقية تتميز بالاستمرار والثبات النسبي: رغم تعرض القيم للتغير نتيجة التحولات الاجتماعية والثقافية، فإنها لا تتغير بصورة سريعة، إذ تتميز بدرجة من الاستقرار والاستمرارية، خاصة القيم التي ترسخت من خلال التنشئة الاجتماعية وأصبحت جزءًا من شخصية الفرد وثقافة المجتمع.

6- القيم الأخلاقية معيار للحكم على السلوك: تستخدم القيم الأخلاقية كمعايير للحكم على الأفعال والسلوكيات، فيُنظر إلى بعض الأفعال باعتبارها صحيحة أو خاطئة، أو مقبولة أو مرفوضة، وفقًا للمعايير والقيم السائدة في المجتمع.

7- القيم الأخلاقية ترتبط بالجزاء الاجتماعي: يرتبط الالتزام بالقيم الأخلاقية غالبًا بالثواب والتقدير والقبول الاجتماعي، بينما قد يؤدي انتهاكها إلى اللوم أو الرفض أو العقاب الاجتماعي. ولذلك تسهم القيم في عملية الضبط الاجتماعي والمحافظة على استقرار المجتمع.

8- القيم الأخلاقية مترابطة: لا تعمل القيم الأخلاقية بصورة منفردة، بل ترتبط ببعضها في نسق قيمي متكامل؛ فالأمانة، على سبيل المثال، ترتبط بالصدق والمسؤولية والثقة، كما أن احترام الآخرين يرتبط بالتسامح والعدل والتعاون.[14]

وظائف القيم الأخلاقية في المجتمع:

تؤدي القيم الأخلاقية مجموعة من الوظائف الأساسية في المجتمع، فهي لا تقتصر على توجيه السلوك الفردي، وإنما تسهم في تنظيم الحياة الاجتماعية والمحافظة على استقرار المجتمع وتماسكه. ويمكن توضيح أهم وظائفها فيما يأتي:[15]

1. توجيه السلوك الفردي
2. تحقيق الضبط الاجتماعي
3. تحقيق التماسك والاستقرار الاجتماعي
4. تحديد معايير الحكم على السلوك
5. تعزيز المسؤولية الاجتماعية
6. تحقيق التوافق الاجتماعي
7. المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع
8. مواجهة السلوكيات المنحرفة
9. تحقيق التكامل بين الفرد والمجتمع

أهمية القيم الأخلاقية في ضبط السلوك الاجتماعي:

تعدّ القيم الأخلاقية من أهم الآليات التي يعتمد عليها المجتمع في تنظيم سلوك أفراده وتوجيهه، إذ توفر مجموعة من المعايير والمبادئ التي تحدد للفرد ما هو مقبول أو مرفوض في علاقاته وتفاعلاته مع الآخرين. ومن خلال استيعاب الفرد لهذه القيم وتحولها إلى قناعات داخلية، تصبح القيم الأخلاقية وسيلة للرقابة الذاتية، بما يساعد على الحد من السلوكيات التي تتعارض مع مصالح الفرد والجماعة.(16)

وتبرز أهمية القيم الأخلاقية في ضبط السلوك الاجتماعي من خلال مساهمتها في تحقيق الانسجام بين الأفراد، فهي تحدد حدود السلوك المقبول وتضع إطارًا عامًا للتعامل بين أعضاء المجتمع. فعندما تسود قيم الصدق والأمانة والعدل والاحترام والتعاون، يصبح التفاعل الاجتماعي أكثر استقرارًا، وتزداد الثقة المتبادلة بين الأفراد، مما يقلل من فرص النزاع والصراع بينهم.

كما تؤدي القيم الأخلاقية دورًا مهمًا في تعزيز الضبط الاجتماعي غير الرسمي، حيث لا يعتمد الفرد في التزامه بالقواعد الأخلاقية على العقوبات القانونية فقط، وإنما قد يلتزم بها نتيجة اقتناعه الداخلي بها وخوفه من فقدان احترام الآخرين أو التعرض للاستنكار الاجتماعي. وبذلك تسهم القيم في تحقيق الضبط من خلال الرقابة الذاتية والرقابة الاجتماعية في الوقت نفسه.

وتساعد القيم الأخلاقية كذلك على الحد من السلوكيات المنحرفة، لأنها توفر للفرد معايير واضحة تساعده على التمييز بين السلوك السوي والسلوك غير السوي. وكلما كانت القيم الأخلاقية راسخة لدى الفرد، ازدادت قدرته على مقاومة الضغوط التي قد تدفعه إلى ممارسة بعض السلوكيات المخالفة للمعايير الاجتماعية.

ومن جانب آخر، تؤدي القيم الأخلاقية وظيفة مهمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، إذ تجعل الفرد أكثر وعيًا بآثار سلوكه على الآخرين، وتدفعه إلى مراعاة حقوقهم ومصالحهم والالتزام بواجباته تجاه الجماعة. ومن ثم فإن القيم لا تضبط السلوك الفردي فحسب، وإنما تساعد على بناء علاقات اجتماعية تقوم على التعاون والاحترام المتبادل.

وتزداد أهمية القيم الأخلاقية في المجتمع المعاصر في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية المتسارعة، وما يصاحبها من تعدد مصادر التأثير في سلوك الأفراد وتنوع النماذج والقيم التي يتعرضون لها. ولذلك فإن تعزيز القيم الأخلاقية وترسيخها في مؤسسات التنشئة الاجتماعية يمثل أحد المداخل الأساسية للمحافظة على التوازن الاجتماعي والحد من مظاهر التفكك والسلوك المنحرف.

وعليه، يمكن القول إن القيم الأخلاقية تمثل آلية أساسية لضبط السلوك الاجتماعي، لأنها تعمل على مستويين متكاملين: مستوى داخلي يتمثل في الرقابة الذاتية والالتزام الأخلاقي، ومستوى اجتماعي يتمثل في القبول والاستنكار والجزاءات الاجتماعية. ومن هنا فإن ضعف القيم الأخلاقية أو تراجع الالتزام بها قد يؤدي إلى إضعاف آليات الضبط الاجتماعي وظهور أنماط من السلوك التي تتعارض مع القواعد والمعايير السائدة في المجتمع.[17]

المبحث الثاني ـ أزمة القيم الأخلاقية وأبعادها في المجتمع المعاصر:

تُعدّ القيم الأخلاقية من المقومات الأساسية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي، فهي تمثل منظومة من المبادئ والمعايير التي يستند إليها الأفراد في توجيه سلوكهم والحكم على أفعالهم وتحديد ما هو مقبول أو مرفوض داخل المجتمع. كما تؤدي هذه القيم دورًا مهمًا في تنظيم العلاقات الاجتماعية وتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم، بما يعزز الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

وقد شهدت المجتمعات المعاصرة خلال العقود الأخيرة تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية وتكنولوجية متسارعة، انعكست بصورة واضحة على منظومة القيم السائدة. فقد أدى الانفتاح الثقافي وانتشار وسائل الاتصال الحديثة وتزايد التفاعل بين الثقافات إلى تعدد مصادر القيم والمعايير التي يتعرض لها الفرد، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور حالات من التناقض بين بعض القيم التقليدية والقيم الجديدة، وإلى تغير درجة التمسك ببعض المعايير الأخلاقية.[19]

وفي هذا السياق برز مفهوم أزمة القيم الأخلاقية للتعبير عن حالة من الاضطراب أو التراجع أو التناقض التي قد تصيب منظومة القيم داخل المجتمع. ولا تعني الأزمة بالضرورة اختفاء القيم بصورة كاملة، وإنما قد تتمثل في ضعف الالتزام بها، أو عدم وضوحها، أو وجود فجوة بين ما يعلنه الأفراد من قيم وما يمارسونه فعليًا في حياتهم اليومية. وتصبح الأزمة أكثر وضوحًا عندما تفقد بعض القيم قدرتها على توجيه السلوك وتحقيق الضبط الاجتماعي.

وتتعدد مظاهر أزمة القيم الأخلاقية، فقد تظهر في ضعف الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، وتراجع بعض صور التعاون والتكافل، وانتشار الأنانية والمصلحة الفردية، وضعف احترام القواعد والأنظمة، إلى جانب التسامح مع بعض الممارسات التي كانت تُعد مرفوضة أخلاقيًا. وتختلف درجة ظهور هذه المظاهر باختلاف المجتمع وظروفه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

كما ترتبط أزمة القيم الأخلاقية بعدد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية، من بينها ضعف بعض أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والتغير في أنماط العلاقات الأسرية، وتأثير وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى التحولات الاقتصادية والثقافية التي صاحبت عملية العولمة. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى إعادة تشكيل تصورات الأفراد حول القيم والمعايير والسلوك المقبول اجتماعيًا.

وتكمن خطورة أزمة القيم الأخلاقية في آثارها المحتملة على الفرد والمجتمع، إذ إن تراجع الالتزام بالقيم التي تنظم السلوك يمكن أن يؤدي إلى إضعاف الضبط الاجتماعي، وزيادة التوتر والصراع في العلاقات الاجتماعية، وظهور بعض أنماط السلوك التي تتعارض مع المعايير السائدة. ومن ثم فإن دراسة أزمة القيم الأخلاقية لا تقتصر على الجانب الأخلاقي، وإنما تمتد إلى فهم التحولات التي يشهدها البناء الاجتماعي وآثارها في أنماط السلوك الفردي والجماعي.[20]

ومن هنا تبرز أهمية دراسة أزمة القيم الأخلاقية في المجتمع المعاصر، من خلال التعرف على مفهومها وأسبابها ومظاهرها والعوامل المؤثرة فيها، وكذلك تحليل انعكاساتها على السلوك الاجتماعي. ففهم طبيعة هذه الأزمة يمثل خطوة أساسية نحو تحديد الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز القيم الإيجابية، وإعادة تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في ترسيخها، بما يسهم في تحقيق قدر أكبر من التماسك والاستقرار الاجتماعي.

مظاهر أزمة القيم الأخلاقية :

تظهر أزمة القيم الأخلاقية في المجتمع من خلال مجموعة من المظاهر التي تعكس وجود خلل أو ضعف في منظومة القيم والمعايير التي توجه سلوك الأفراد وتنظم علاقاتهم الاجتماعية. ولا تقتصر هذه المظاهر على مجال معين، بل تمتد إلى الأسرة والمؤسسات التعليمية ومجال العمل والعلاقات الاجتماعية ووسائل الإعلام والفضاء الرقمي، مما يجعلها قضية اجتماعية متعددة الأبعاد. [21]

1. ضعف الالتزام بالقيم الأخلاقية: يتمثل أحد أبرز مظاهر الأزمة في وجود فجوة بين القيم التي يعلن الفرد إيمانه بها وبين ممارسته الفعلية لها. فقد يقر الفرد بأهمية الصدق والأمانة والعدل والاحترام، لكنه لا يلتزم بها بالدرجة نفسها في مواقفه اليومية، وهو ما يعكس ضعف التحول من القيمة بوصفها مبدأً نظريًا إلى ممارسة سلوكية فعلية.

2. انتشار الفردية وتغليب المصلحة الشخصية: تظهر الأزمة القيمية كذلك في تنامي بعض النزعات الفردية التي تجعل المصلحة الخاصة مقدمة على المصلحة العامة، بما قد يؤدي إلى تراجع قيم التعاون والتكافل والإيثار والشعور بالمسؤولية تجاه الجماعة.

ويؤدي ذلك إلى إضعاف الروابط الاجتماعية وإلى زيادة التنافس والصراع حول المصالح.

3. ضعف المسؤولية الاجتماعية: من مظاهر أزمة القيم الأخلاقية تراجع الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع، ويتجلى ذلك في عدم الاهتمام بالمصلحة العامة، وعدم الالتزام بالواجبات الاجتماعية، وضعف المشاركة الإيجابية في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع. ويشير هذا المظهر إلى تراجع بعض القيم المرتبطة بالمواطنة والتضامن والتعاون.

4. تراجع الثقة في العلاقات الاجتماعية: تُعد الثقة من القيم الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاجتماعية، ولذلك فإن انتشار الكذب والخداع وعدم الالتزام بالوعود والممارسات التي تتعارض مع الأمانة يؤدي إلى إضعاف الثقة بين الأفراد والجماعات. ومع استمرار ذلك قد تتراجع قدرة العلاقات الاجتماعية على تحقيق الاستقرار والتعاون.

5. انتشار بعض صور الفساد والمحسوبية: يمكن أن تتجسد أزمة القيم الأخلاقية في قبول بعض الممارسات التي تتعارض مع قيم النزاهة والعدالة والمساواة، مثل المحسوبية واستغلال النفوذ وتقديم المصالح الخاصة على المصلحة العامة. ويؤدي انتشار هذه الممارسات إلى إضعاف الثقة بالمؤسسات وإلى ترسيخ الشعور بعدم المساواة.

6. ضعف احترام القواعد والمعايير الاجتماعية: تظهر الأزمة أيضًا في تراجع احترام بعض القواعد المنظمة للحياة الاجتماعية، عندما يصبح تجاوز القواعد أو التحايل عليها أمرًا مقبولًا أو مبررًا لدى بعض الأفراد. ويؤدي ضعف الالتزام بالمعايير إلى إضعاف آليات الضبط الاجتماعي وزيادة السلوكيات غير المنضبطة.

7. التحولات في القيم نتيجة الثقافة الرقمية: أصبحت البيئة الرقمية أحد المجالات المهمة التي تظهر فيها التحولات القيمية المعاصرة، حيث أسهم الاستخدام المكثف لوسائل التواصل والتفاعل الرقمي في إعادة تشكيل بعض أنماط التفكير والتواصل والسلوك. وقد أدى ذلك إلى ظهور تحديات تتعلق بالخصوصية والمسؤولية الرقمية واحترام الآخرين وطبيعة العلاقات الاجتماعية.

8. التناقض والصراع بين القيم: من مظاهر الأزمة وجود حالة من التناقض بين منظومات قيمية متعددة يتعرض لها الفرد، فقد يجد نفسه أمام قيم موروثة من الأسرة والمجتمع، وقيم جديدة تفرضها التحولات الثقافية والإعلامية والرقمية. وقد يؤدي هذا

التعدد إلى صعوبة الاختيار أو عدم وضوح المرجعية التي يستند إليها الفرد في الحكم على السلوك.

9. تآكل بعض مظاهر التضامن والتماسك الاجتماعي: تنعكس أزمة القيم على طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع، إذ قد يؤدي ضعف قيم التعاون والتسامح والتكافل والانتماء إلى زيادة النزعات الفردية والقبلية والمناطقية والفئوية، الأمر الذي يهدد وحدة النسيج الاجتماعي ويضعف الشعور بالانتماء إلى المجتمع ككل.[22]

10. انتشار بعض أنماط السلوك المنحرف: تمثل بعض السلوكيات المنحرفة نتيجة محتملة لضعف الالتزام بالمعايير والقيم الأخلاقية، خاصة عندما تتراجع الرقابة الذاتية ويضعف الضبط الاجتماعي. ولذلك يمكن أن ترتبط أزمة القيم بظهور أو انتشار بعض السلوكيات التي تتعارض مع القواعد الأخلاقية والاجتماعية السائدة.[23]

وبناءً على ما سبق، يتضح أن مظاهر أزمة القيم الأخلاقية مترابطة ولا يمكن النظر إليها باعتبارها ظواهر منفصلة؛ فضعف الالتزام بالقيم قد يؤدي إلى تراجع المسؤولية الاجتماعية، وضعف الثقة، وانتشار بعض الممارسات غير الأخلاقية، الأمر الذي ينعكس بدوره على مستوى التماسك والاستقرار الاجتماعي. كما أن التحولات الرقمية والثقافية المعاصرة أضافت أبعادًا جديدة للأزمة القيمية، وأصبحت الحاجة إلى إعادة تعزيز القيم الأخلاقية والقدرة على توظيفها في مواجهة المتغيرات الاجتماعية المعاصرة أكثر أهمية.

أبعاد أزمة القيم الأخلاقية:

لا تقتصر أزمة القيم الأخلاقية على جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية، وإنما تمتد آثارها إلى مختلف المجالات التي يتفاعل فيها الفرد مع مجتمعه. ولذلك يمكن تناولها من خلال مجموعة من الأبعاد المترابطة، تتمثل في البعد الاجتماعي والثقافي والتربوي والسلوكي، حيث يعكس كل بُعد جانبًا من جوانب الخلل أو التحول الذي يصيب منظومة القيم الأخلاقية، كما تتفاعل هذه الأبعاد فيما بينها بحيث يمكن أن يؤدي الضعف في أحدها إلى التأثير في الأبعاد الأخرى.

1- البعد الاجتماعـــي : يرتبط البعد الاجتماعي لأزمة القيم الأخلاقية بطبيعة العلاقات التي تربط الفرد بأسرته وجماعته ومجتمعه، ومدى التزامه بالقيم التي تنظم هذه العلاقات. وتظهر الأزمة في هذا البعد عندما تضعف قيم التعاون والتكافل والتسامح والاحترام المتبادل، أو عندما تتقدم المصالح الفردية والولاءات الضيقة على المصلحة العامة والانتماء المجتمعي. وقد تؤدي هذه التحولات إلى ضعف الثقة بين الأفراد

وتراجع التضامن الاجتماعي، بما ينعكس على مستوى التماسك والاستقرار داخل المجتمع.[24]

2- البعد الثقافـــي : يتعلق البعد الثقافي بما تشهده منظومة القيم من تغير نتيجة التفاعل مع التحولات الثقافية والإعلامية والتكنولوجية والعولمة. فقد أصبح الفرد في المجتمع المعاصر يتعرض لمصادر متعددة من الأفكار والقيم والنماذج السلوكية، الأمر الذي أدى إلى تعدد المرجعيات الثقافية والقيمية التي تؤثر في تكوين مواقفه واتجاهاته. [25]

3- **البعد التربـــوي** : يمثل البعد التربوي أحد الأبعاد الأساسية لأزمة القيم الأخلاقية؛ لأن التربية تعد من أهم الوسائل التي يتم من خلالها نقل القيم والمعايير من جيل إلى آخر. وتظهر الأزمة عندما تضعف قدرة مؤسسات التنشئة، وفي مقدمتها الأسرة والمدرسة والمؤسسات التعليمية، على أداء دورها في غرس القيم وترسيخها لدى الأفراد.

4- **البعد السلوكـــي :** يعد البعد السلوكي من أكثر أبعاد أزمة القيم الأخلاقية وضوحًا؛ لأنه يمثل الجانب العملي الذي تظهر من خلاله درجة التزام الفرد بالقيم والمعايير الأخلاقية. فالأزمة القيمية لا تتمثل فقط في تغير الأفكار والاتجاهات، وإنما تظهر بصورة مباشرة عندما تتحول هذه التحولات إلى سلوكيات وممارسات تتعارض مع القواعد الأخلاقية والاجتماعية. [26]

وبناءً على ما سبق، يتضح أن أبعاد أزمة القيم الأخلاقية مترابطة ومتداخلة؛ فالأزمة الاجتماعية قد تتأثر بالتحولات الثقافية، كما أن ضعف المؤسسات التربوية قد يؤدي إلى ضعف القدرة على نقل القيم وترسيخها، وينعكس ذلك في النهاية على السلوك الفردي والجماعي. ومن ثم فإن فهم أزمة القيم الأخلاقية يتطلب النظر إليها باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد، لا باعتبارها مجرد ضعف أخلاقي فردي، وإنما بوصفها قضية اجتماعية وثقافية وتربوية وسلوكية متكاملة.

أسباب أزمة القيم الأخلاقية في المجتمع المعاصر:

تتعدد أسباب أزمة القيم الأخلاقية في المجتمع المعاصر، وترتبط بالتحولات التي يشهدها المجتمع في مختلف المجالات، ويمكن إيجاز أهمها فيما يأتي[27]

1. التحولات الاجتماعية التي أدت التغيرات في بنية الأسرة والعلاقات الاجتماعية وأنماط الحياة إلى تغير بعض القيم والمعايير التي تضبط سلوك الأفراد..

2. التغيرات الثقافية: أدى الانفتاح الثقافي والعولمة وتعدد مصادر التأثير إلى تعرض الأفراد لأنماط متنوعة من القيم والأفكار، مما قد ينتج عنه تعارض بين بعض القيم

الموروثة والقيم الجديدة، وبالتالي حدوث اضطراب أو عدم وضوح في المرجعية القيمية.

3. تأثير وسائل الاتصال الحديثة: أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي والبيئة الرقمية من أهم مصادر تشكيل الأفكار والاتجاهات والسلوك، وأسهمت في إعادة تشكيل بعض القيم وأنماط التفاعل الاجتماعي، كما أوجدت تحديات أخلاقية مرتبطة بالمصداقية والخصوصية والمحتوى غير المنضبط.

4. تغير أنماط التنشئة الاجتماعية: أدى تغير أدوار الأسرة والمدرسة وتعدد مصادر التنشئة، خاصة مع انتشار البيئة الرقمية، إلى تراجع احتكار المؤسسات التقليدية لعملية نقل القيم. وقد يؤدي اختلاف الرسائل القيمية بين الأسرة والمدرسة والفضاء الرقمي إلى ضعف الاتساق في عملية التنشئة الأخلاقية.

وبذلك يمكن القول إن أزمة القيم الأخلاقية نتاج تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والتربوية، وليس نتيجة عامل واحد، وهو ما يجعل مواجهتها تتطلب تكامل أدوار الأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلامية والمجتمع.

الفصل الثالث ـ السلوك المنحرف وتحولاته في المجتمع المعاصر:

المبحث الأول ـ السلوك المنحرف:

يُعدّ السلوك المنحرف من الظواهر الاجتماعية التي حظيت باهتمام واسع في علم الاجتماع، لما له من ارتباط مباشر بالقواعد والمعايير التي تنظم حياة الأفراد داخل المجتمع. ويشير الانحراف بصورة عامة إلى السلوك الذي يخرج عن المعايير أو التوقعات الاجتماعية السائدة، إلا أن تحديد ما يُعدّ منحرفًا يختلف باختلاف المجتمع والثقافة والزمان والسياق الاجتماعي.

ولا يمكن النظر إلى السلوك المنحرف باعتباره ظاهرة فردية منفصلة عن المجتمع، إذ يتأثر ظهوره وانتشاره بطبيعة البناء الاجتماعي، وبمدى قوة الضبط الاجتماعي، وبالعلاقات والقيم والمعايير السائدة. كما أن وصف سلوك معين بأنه منحرف يرتبط بالطريقة التي ينظر بها المجتمع إليه وبردود أفعاله تجاهه، ولذلك فإن الانحراف يمثل ظاهرة اجتماعية تتداخل فيها عوامل فردية وثقافية واجتماعية. [28]

وقد شهد السلوك المنحرف في المجتمع المعاصر تحولات واضحة نتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية المتسارعة. فقد أدى انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والانتقال المتزايد للتفاعل إلى الفضاء الرقمي إلى ظهور أشكال جديدة من الانحراف، أو نقل بعض السلوكيات المنحرفة من المجال الواقعي إلى المجال الافتراضي، الأمر الذي وسّع نطاق الظاهرة وغيّر بعض صورها وأساليب

ممارستها. كما أسهمت التحولات المعاصرة، مثل التفاوت الاجتماعي والتفكك أو التجزؤ الاجتماعي وافتراضية الحياة، في إعادة تشكيل بعض أنماط السلوك المنحرف، مما جعل دراسته تتطلب تجاوز التصورات التقليدية والاهتمام بالأشكال الجديدة التي تفرضها البيئة الاجتماعية المعاصرة.[29]

خصائص السلوك المنحرف.:

يتميز السلوك المنحرف بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن السلوك الاجتماعي المعتاد، وتوضح طبيعته وعلاقته بالمجتمع والمعايير السائدة فيه. ومن أهم هذه الخصائص ما يأتي:[30]

1. الارتباط بالمعايير الاجتماعية
2. النسبية الاجتماعية والثقافية
3. الطابع الاجتماعي
4. التنوع والتغير
5. ارتباطه بالضبط الاجتماعي
6. تفاوت درجة الانحراف
7. قابلية الانتقال إلى البيئة الرقمية

وبناءً على ذلك، يتضح أن السلوك المنحرف ظاهرة نسبية ومتغيرة واجتماعية السياق، تتحدد طبيعتها من خلال العلاقة بين الفرد والمعايير والقيم السائدة وآليات الضبط الاجتماعي. كما أن التحولات الرقمية والثقافية المعاصرة أسهمت في ظهور صور جديدة من السلوك المنحرف، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في المفهوم وأشكاله بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع المعاصر.

الفرق بين السلوك المنحرف والسلوك الإجرامي:

إن كل سلوك إجرامي يُعد نوعًا من السلوك المنحرف، ولكن ليس كل سلوك منحرف يُعد سلوكًا إجراميًا؛ لأن دائرة الانحراف أوسع من دائرة الجريمة، إذ تشمل مخالفات للمعايير الاجتماعية والأخلاقية لا تصل بالضرورة إلى مستوى التجريم القانوني.[31]

كما يختلف الانحراف عن الجريمة في طبيعة الجزاء؛ فالانحراف قد يواجه بالاستنكار أو الرفض أو الوصم الاجتماعي، بينما تخضع الجريمة لعقوبات رسمية تحددها القوانين. ومن ثم فإن التمييز بين المفهومين ضروري لفهم السلوك المنحرف بوصفه ظاهرة اجتماعية أوسع من الظاهرة الإجرامية.

أشكال وأنماط السلوك المنحرف:

تتعدد أشكال السلوك المنحرف تبعًا للمعايير الاجتماعية والثقافية والقانونية السائدة،

كما تتغير صوره بتغير المجتمع وظروفه. ومن أبرز أنماطه[32] :

1. الانحراف الأخلاقي والاجتماعي
2. الانحراف الأسري
3. الانحراف المدرسي والشبابي
4. الانحراف المرتبط بالمخدرات والإدمان
5. الانحراف الإلكتروني
6. السلوك الإجرامي

وبذلك يتضح أن السلوك المنحرف ظاهرة متعددة الأشكال، تتراوح بين مخالفات بسيطة للمعايير الاجتماعية وبين سلوكيات أكثر خطورة قد تصل إلى مستوى الجريمة. كما أن التحولات الاجتماعية والتكنولوجية أدت إلى ظهور أنماط جديدة، خاصة في البيئة الرقمية، الأمر الذي يستدعي دراسة الانحراف في ضوء طبيعة المجتمع المعاصر وتحولاته.

المبحث الثاني - أنماط السلوك المنحرف المستجدة في المجتمع المعاصر:

أدت التحولات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية المتسارعة إلى تغير طبيعة السلوك المنحرف، فلم يعد مقتصرًا على الصور التقليدية المعروفة، بل ظهرت أنماط جديدة تتلاءم مع البيئة الاجتماعية المعاصرة، وأصبح بعضها يمارس عبر الفضاء الرقمي، بينما ارتبط بعضها الآخر بالتغير في القيم والمعايير والعلاقات الاجتماعية.

1. الانحرافات المرتبطة بالفضاء الرقمي: أدى الانتشار الواسع للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى ظهور أنماط من السلوك المنحرف المرتبط بالبيئة الرقمية، مثل التنمر الإلكتروني، والابتزاز الإلكتروني، وانتهاك الخصوصية، وانتحال الهوية، ونشر المعلومات أو المحتويات الضارة. وتمتاز هذه الأنماط بسرعة الانتشار واتساع نطاق تأثيرها، فضلًا عن إمكانية انتقالها عبر الحدود الجغرافية.[33]

2. الانحرافات المرتبطة بالتغيرات الثقافية والاجتماعية: أدت التحولات في أنماط الحياة والقيم والعلاقات الاجتماعية إلى ظهور سلوكيات تتعارض مع بعض المعايير والقيم السائدة، نتيجة التفاعل بين القيم التقليدية والقيم الجديدة. وقد تظهر هذه الانحرافات في صورة ضعف الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، وتغليب المصلحة الفردية، وتراجع بعض أشكال التضامن والتكافل.

3. تغير صور الانحراف التقليدية: لم تختفِ صور الانحراف التقليدية، وإنما تغيرت بعض طرق ممارستها ووسائل انتشارها. فقد انتقلت بعض السلوكيات من المجال الواقعي إلى المجال الإلكتروني، وأصبح من الممكن ممارسة الاحتيال أو التهديد أو

التشهير أو التنمر باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، مما أعطى السلوك المنحرف صورًا وأبعادًا جديدة.[34]

4. ظهور أنماط جديدة من السلوك غير المتوافق مع المعايير الاجتماعية: أفرزت التحولات المعاصرة أنماطًا سلوكية جديدة لا تتوافق مع بعض المعايير الاجتماعية والأخلاقية، خاصة في ظل التغير المستمر في طبيعة العلاقات والتفاعل الاجتماعي. ومن أمثلتها بعض أشكال الإساءة الرقمية، ونشر المحتوى غير الأخلاقي، والتشهير، وخطاب الكراهية، والسلوكيات التي تستهدف الآخرين عبر المنصات الرقمية.[35]

وبذلك يتضح أن أنماط السلوك المنحرف في المجتمع المعاصر أصبحت أكثر تنوعًا وتعقيدًا، نتيجة التفاعل بين التحولات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. كما أن بعض السلوكيات التقليدية لم تختفِ، وإنما أعيد إنتاجها في أشكال ووسائط جديدة، الأمر الذي يفرض ضرورة تطوير المفاهيم والأساليب المستخدمة في دراسة الانحراف بما يتلاءم مع التحولات التي يشهدها المجتمع المعاصر.

المبحث الثالث ـ العوامل الاجتماعية المؤثرة في إعادة تشكيل السلوك المنحرف:

لا يتشكل السلوك المنحرف في المجتمع بصورة عشوائية أو بمعزل عن الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد، وإنما يرتبط بمجموعة من العوامل التي تؤثر في طبيعة السلوك واتجاهاته ودرجة انتشاره. ومع التحولات التي شهدها المجتمع المعاصر، لم تعد العوامل التقليدية المفسرة للانحراف كافية وحدها لفهم أشكاله الجديدة، إذ أصبح من الضروري النظر إلى الانحراف باعتباره نتاجًا للتفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية والثقافية والقيمية.

وتسهم التحولات التي طرأت على الأسرة، وأنماط التنشئة الاجتماعية، ومنظومة القيم، وآليات الضبط الاجتماعي، فضلًا عن التغيرات الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية، في إعادة تشكيل السلوك المنحرف وإنتاج صور جديدة منه. ومن هذا المنطلق يمكن تناول أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في إعادة تشكيل السلوك المنحرف على النحو الآتي : [36]

1 - ضعف الضبط الاجتماعي: يؤدي ضعف الرقابة الأسرية والمدرسية والقانونية إلى زيادة فرص ظهور السلوكيات المخالفة وانتشارها.

2- ضعف الضبط الذاتي: انخفاض قدرة الفرد على استيعاب القيم والمعايير الاجتماعية يجعله أكثر قابلية لممارسة السلوك المنحرف عند غياب الرقابة الخارجية.

3- التحولات القيمية: تغير منظومة القيم والمعايير الاجتماعية قد يؤدي إلى عدم وضوح الحدود بين السلوك المقبول والسلوك المرفوض.

4- الفجوة بين القيم والممارسة: التناقض بين القيم التي يؤكدها المجتمع والممارسات الفعلية قد يضعف تأثير القيم في توجيه السلوك.
5- دور الأسرة والتنشئة الاجتماعية: ضعف الحوار والمتابعة والتوجيه، ووجود الإهمال أو العنف أو التناقض في التربية، قد يزيد من قابلية الفرد للتأثر بالسلوك المنحرف.
6-تأثير جماعة الرفاق: قد يتعلم الفرد بعض السلوكيات المنحرفة من جماعات الرفاق، خاصة عندما تكون هذه السلوكيات مقبولة داخل الجماعة.
7- البيئة الاجتماعية والثقافية: تؤثر الثقافة والمجتمع المحلي والعلاقات الاجتماعية في تحديد السلوك المقبول أو المنحرف، وقد تختلف معايير الانحراف من مجتمع إلى آخر.
8- العوامل الاقتصادية والاجتماعية: مثل الفقر والبطالة والتهميش وعدم المساواة وضعف فرص الاندماج الاجتماعي، قد تزيد من الضغوط التي تساعد على ظهور بعض أنماط الانحراف.
10- التغيرات التكنولوجية والفضاء الرقمي: وفرت وسائل التواصل الاجتماعي والبيئات الافتراضية فرصًا لظهور أشكال جديدة من السلوك المنحرف وإعادة إنتاج السلوك التقليدي بوسائل حديثة.
11- تعدد مصادر التأثير: لم يعد الفرد يتلقى القيم والسلوكيات من الأسرة والمدرسة فقط، بل أصبح يتأثر بالإعلام ووسائل التواصل والجماعات الافتراضية والثقافات المختلفة.
أن السلوك المنحرف في المجتمع المعاصر هو نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والقيمية والأسرية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية، وليس نتيجة عامل واحد منفرد.

الفصل الرابع - أزمة القيم الأخلاقية وإعادة تشكيل أنماط السلوك المنحرف:

المبحث الأول - تأثير أزمة القيم الأخلاقية في ظهور السلوك المنحرف:

تمثل القيم الأخلاقية أساسًا مهمًا في توجيه سلوك الأفراد وتنظيم العلاقات الاجتماعية، لأنها تحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض، وتساعد الفرد على ضبط سلوكه. وعندما تضعف هذه القيم أو تصبح متناقضة وغير واضحة، تقل قدرتها على أداء وظيفتها في توجيه السلوك، مما قد يزيد من احتمالية ظهور السلوك المنحرف.[37]

أولًا: العلاقة بين ضعف القيم وتغير السلوك

يؤدي ضعف قيم مثل الصدق والأمانة والاحترام والمسؤولية إلى تغير الأولويات السلوكية، بحيث قد يقدم الفرد مصلحته الشخصية على الالتزام بالقواعد الأخلاقية. ومع تكرار بعض السلوكيات المخالفة وانتشارها، قد تنتقل من كونها سلوكيات مرفوضة إلى سلوكيات يتم التسامح معها أو تبريرها. كما يؤدي تعدد مصادر التأثير، مثل الأسرة والمدرسة ووسائل التواصل، إلى تعرض الفرد لنماذج وقيم مختلفة قد تكون متناقضة.

ثانيًا: فقدان المعايير الأخلاقية وانتشار الانحراف

عندما تضعف المعايير الأخلاقية أو تفقد قوتها، يصبح من الصعب على الفرد تحديد الحدود الفاصلة بين السلوك المقبول والمنحرف. وإذا تكررت السلوكيات المخالفة دون استنكار أو مساءلة، فقد تحدث عملية تطبيع السلوك المنحرف، حيث يصبح السلوك المرفوض في البداية مألوفًا، ثم يتم تبريره، وقد يتحول إلى جزء من الممارسة اليومية.[38]

ثالثًا: دور الاضطراب القيمي في إعادة إنتاج السلوك المنحرف

يحدث الاضطراب القيمي عندما تتعارض القيم أو تتعدد المرجعيات دون وجود معايير واضحة ومستقرة. وقد يؤدي ذلك إلى تعلم السلوكيات المنحرفة من خلال الملاحظة والتقليد، خاصة عندما يرى الفرد الكذب أو الغش أو العنف أو المحسوبية بصورة متكررة في محيطه. كما أن التناقض بين القيم التي يتم تعليمها والممارسات التي يشاهدها الفرد قد يضعف تأثير التربية الأخلاقية.[39]

رابعًا: دور البيئة الرقمية

ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في سرعة انتشار النماذج السلوكية المختلفة، وقد يؤدي التعرض المتكرر للتنمر أو العنف أو المحتوى غير الأخلاقي إلى زيادة الاعتياد عليها، خاصة عندما تحصل هذه السلوكيات على انتشار أو إعجاب. ومع ذلك، فإن التكنولوجيا لا تؤدي إلى الانحراف بصورة حتمية، وإنما يتوقف تأثيرها على نوعية المحتوى والتنشئة والرقابة الذاتية والضبط الاجتماعي.[40]

ان العلاقة بين أزمة القيم والسلوك المنحرف علاقة تفاعلية ودائرية؛ فضعف القيم يؤدي إلى ضعف الضبط الأخلاقي، مما يزيد احتمال ظهور السلوك المنحرف، ثم يؤدي تكرار هذا السلوك إلى اعتياده وتطبيعه، الأمر الذي يساهم بدوره في إضعاف القيم لدى الآخرين. لذلك فإن الحد من السلوك المنحرف يتطلب بناء منظومة قيمية واضحة ومتسقة، وتعزيز دور الأسرة والمؤسسات التعليمية والاجتماعية، وتقوية الضبط الذاتي والاجتماعي.

المبحث الثاني - الآثار الاجتماعية لأزمة القيم الأخلاقية وانعكاساتها السلوكية:

تُعد أزمة القيم الأخلاقية من القضايا الاجتماعية التي تتجاوز آثارها حدود السلوك الفردي لتنعكس على طبيعة العلاقات الاجتماعية ومستوى التماسك داخل المجتمع. فالقيم الأخلاقية تمثل إطارًا مرجعيًا ينظم علاقة الفرد بالآخرين، ويساعد على تحقيق قدر من الثقة والتعاون والاحترام والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية. وعندما تتعرض هذه القيم للضعف أو التناقض أو فقدان قدرتها على توجيه السلوك، فإن آثار ذلك قد تمتد إلى مختلف مستويات البناء الاجتماعي.

ولا تظهر آثار أزمة القيم بصورة مفاجئة، وإنما قد تتشكل تدريجيًا نتيجة تراكم مجموعة من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية. فضعف بعض القيم قد يؤدي إلى تغير أنماط التفاعل، ثم إلى تراجع الثقة بين الأفراد، ثم إلى ضعف التضامن الاجتماعي، وقد ينتهي الأمر إلى ظهور بعض الممارسات التي تتعارض مع المعايير الاجتماعية والأخلاقية.[41]

وفي المجتمع المعاصر، تزداد أهمية دراسة هذه الآثار نتيجة التحولات المتسارعة التي أحدثتها الرقمنة ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي أصبحت تؤثر في طرق التفكير والتفاعل وتكوين العلاقات الاجتماعية. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن هذه التحولات أسهمت في إعادة تشكيل بعض القيم وأنماط العلاقات، إذ وفرت فرصًا جديدة للتواصل والمشاركة، لكنها في الوقت نفسه أوجدت تحديات مرتبطة بضعف بعض صور التفاعل المباشر والخصوصية وانتشار بعض المضامين غير المنضبطة.

ومن ثم يمكن تناول أهم الآثار الاجتماعية لأزمة القيم الأخلاقية وانعكاساتها السلوكية فيما يأتي :[42]

1- أثر أزمة القيم على التماسك الاجتماعي : تؤدي القيم المشتركة دورًا أساسيًا في تعزيز الثقة والتعاون والتضامن بين أفراد المجتمع. وعندما تضعف هذه القيم، قد تتراجع الثقة ويزداد الميل إلى الفردية والمصلحة الخاصة، مما يضعف الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع. كما قد تظهر ولاءات ضيقة على حساب الانتماء العام، ولذلك فإن تعزيز القيم الأخلاقية يعد وسيلة مهمة للحفاظ على التماسك والاستقرار الاجتماعي.

2- تأثير أزمة القيم على العلاقات الاجتماعية : تسهم أزمة القيم في ضعف بعض العلاقات الاجتماعية من خلال تراجع الاحترام والصدق والوفاء والتعاون، وزيادة الشك والأنانية والمصلحة الشخصية. كما قد تؤثر في العلاقات الأسرية فتؤدي إلى ضعف الحوار وظهور الصراعات. وقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في إعادة

تشكيل العلاقات؛ فهي توفر فرصًا للتواصل والدعم، لكنها قد تؤدي أيضًا إلى ضعف التفاعل المباشر وانتشار الشائعات ومشكلات الخصوصية.

3- انعكاسات أزمة القيم على سلوك الأفراد والجماعات :عندما تضعف القيم والمعايير، تقل قدرتها على توجيه السلوك والرقابة الذاتية، مما قد يزيد من ظهور بعض السلوكيات المنحرفة مثل الغش والخداع والتنمر والعدوان والفساد. وقد تتحول بعض السلوكيات المنحرفة من أفعال فردية إلى ممارسات جماعية متكررة، ثم تصبح مع الوقت أكثر قبولًا أو تبريرًا، وهو ما يؤدي إلى تطبيع الانحراف. ويظهر ذلك أيضًا في البيئة الرقمية من خلال التنمر والتشهير ونشر المحتوى غير المسؤول.

4- مستقبل القيم الأخلاقية في ظل التحولات المعاصرة :لا يعني التغير التكنولوجي والثقافي بالضرورة انهيار القيم، بل يمكن أن يكون فرصة لإعادة بنائها وتطويرها بما يتناسب مع المجتمع المعاصر. ويتطلب ذلك تعزيز القيم المرتبطة بالمسؤولية الرقمية، مثل احترام الخصوصية، والتحقق من المعلومات، واحترام الآخرين، والاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. كما تحتاج الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام والمؤسسات الاجتماعية إلى تطوير أساليبها في التربية والتوجيه.

يمكن القول إن أزمة القيم الأخلاقية تؤثر في التماسك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية وسلوك الأفراد والجماعات، وقد تسهم في زيادة قابلية بعض السلوكيات المنحرفة للانتشار والتطبيع. إلا أن معالجة هذه الأزمة تظل ممكنة من خلال إعادة بناء منظومة قيمية متوازنة تجمع بين الحفاظ على القيم الأخلاقية الأساسية ومواكبة التحولات الاجتماعية والتكنولوجية، مع تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية والإعلامية.

المبحث الثالث ـ رؤية سوسيولوجية لمعالجة أزمة القيم والحد من السلوك المنحرف:

تنطلق الرؤية السوسيولوجية من أن أزمة القيم والسلوك المنحرف لا تُعد مشكلة فردية فقط، بل هي نتيجة لتأثير مجموعة من الظروف الاجتماعية والثقافية والتربوية. لذلك لا يكفي التعامل معها بالعقوبة، وإنما يجب التركيز على الوقاية ومعالجة الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى ظهور السلوك المنحرف.

وتتمثل أهم وسائل المعالجة في تقوية دور المؤسسات الاجتماعية، وخاصة الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الثقافية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني، لأنها تسهم في غرس القيم وتوجيه السلوك. وتُعد الأسرة نقطة البداية، من خلال التربية السليمة والحوار والقدوة الحسنة والابتعاد عن العنف والإهمال.

كما تمثل التنشئة الاجتماعية وسيلة أساسية لضبط السلوك؛ لأنها تساعد الفرد على تحويل القيم التي يتعلمها إلى قناعة داخلية توجه تصرفاته حتى في غياب الرقابة. ولهذا ينبغي أن تعتمد التنشئة الحديثة على الحوار والتفكير النقدي والمسؤولية والتسامح وقبول الاختلاف، إلى جانب تعليم الأفراد السلوك الصحيح في البيئة الرقمية.

وتؤدي المؤسسات التعليمية والثقافية دورًا مهمًا في مواجهة التحولات القيمية، من خلال دمج القيم الأخلاقية في التعليم، وتشجيع الحوار واحترام الآخر، والتوعية بمخاطر التنمر والعنف والشائعات وخطاب الكراهية. كما ينبغي أن تستخدم هذه المؤسسات وسائل التواصل الحديثة لإنتاج محتوى إيجابي يناسب الشباب.

ومن المنظور السوسيولوجي، لا تعني معالجة أزمة القيم رفض التغير الاجتماعي، وإنما إدارة هذا التغير بصورة إيجابية، بحيث يحافظ المجتمع على القيم الأساسية مثل الاحترام والعدالة والتسامح والمسؤولية، مع التكيف مع التطورات الثقافية والتكنولوجية.[43]

وبالتالي، فإن الحد من السلوك المنحرف يتطلب استراتيجية متكاملة تقوم على تقوية الأسرة، وتطوير التنشئة الاجتماعية، وتفعيل المؤسسات التعليمية والثقافية، وتعزيز المشاركة والانتماء، ونشر الوعي الرقمي، وتحقيق التعاون بين مختلف مؤسسات المجتمع. فالحد من الانحراف لا يتحقق بالعقوبة وحدها، وإنما بإعادة بناء البيئة الاجتماعية والقيمية التي تشكل سلوك الفرد.

الخاتمة :

يتضح من خلال ما سبق أن أزمة القيم الأخلاقية تمثل إحدى القضايا الاجتماعية المهمة التي أفرزتها التحولات المتسارعة التي يشهدها المجتمع المعاصر، إذ لم تعد القيم الأخلاقية بمنأى عن تأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والاقتصادية، وإنما أصبحت تتأثر بصورة مستمرة بهذه التحولات، الأمر الذي انعكس على أنماط التفكير والتفاعل والسلوك لدى الأفراد والجماعات.

وقد تبين أن القيم الأخلاقية تؤدي دورًا أساسيًا في تنظيم الحياة الاجتماعية، من خلال تحديد السلوك المقبول وغير المقبول، وتوفير معايير تساعد الأفراد على ضبط تصرفاتهم، وتعزيز الثقة والتعاون والتضامن بينهم. وعندما تتعرض هذه القيم للضعف أو التناقض أو فقدان قدرتها على توجيه السلوك، فإن ذلك قد يؤدي إلى اضطراب في المعايير الاجتماعية والأخلاقية، ويزيد من احتمالات ظهور بعض السلوكيات غير المتوافقة مع ما هو متعارف عليه اجتماعيًا.

كما أظهرت الدراسة أن السلوك المنحرف لا يمكن تفسيره باعتباره نتيجة لعامل واحد، وإنما هو ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد تتداخل في تشكيلها عوامل أسرية وتربوية وثقافية واقتصادية وقيمية. وقد أسهمت التحولات المعاصرة في إعادة تشكيل صور الانحراف، فلم يعد مقتصرًا على الأشكال التقليدية، بل ظهرت أنماط جديدة مرتبطة بالفضاء الرقمي، مثل التنمر الإلكتروني والتشهير وانتهاك الخصوصية وبعض صور الإساءة والابتزاز، إلى جانب إعادة إنتاج بعض السلوكيات التقليدية باستخدام وسائل وتقنيات حديثة.

وأوضحت المحاور السابقة أن ضعف الضبط الاجتماعي يمثل عاملًا مهمًا في انتشار السلوك المنحرف، خاصة عندما تتراجع قدرة المؤسسات الاجتماعية على القيام بوظائفها في التوجيه والمتابعة والرقابة. كما أن التحولات القيمية يمكن أن تؤدي إلى تغير نظرة الأفراد لبعض السلوكيات، بحيث تنتقل بعض الممارسات من دائرة الرفض الاجتماعي إلى دائرة التسامح أو التبرير نتيجة تكرارها وانتشارها داخل بعض البيئات الاجتماعية.

كما تبين أن الأسرة والتنشئة الاجتماعية تؤديان دورًا محوريًا في تشكيل شخصية الفرد وبناء منظومته القيمية، وأن ضعف التواصل الأسري أو غياب القدوة أو التناقض بين القيم المعلنة والممارسات الفعلية قد يضعف قدرة التنشئة على أداء وظيفتها الوقائية. وفي المقابل، فإن التنشئة القائمة على الحوار والاحترام والمسؤولية والمشاركة يمكن أن تسهم في بناء الرقابة الذاتية والحد من احتمالات الانحراف.

ومن جانب آخر، فإن البيئة الاجتماعية والثقافية تسهم في تشكيل السلوك من خلال ما توفره من نماذج وقيم ومعايير. وقد أدت التحولات التكنولوجية والثقافية إلى اتساع مصادر التأثير على الفرد، فلم يعد يتلقى القيم من الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي فقط، وإنما أصبح يتعرض بصورة مستمرة لمحتويات واتجاهات ونماذج سلوكية متنوعة عبر وسائل الاتصال الحديثة. وهذا الواقع جعل عملية التنشئة الاجتماعية أكثر تعقيدًا، وفرض على المؤسسات التقليدية ضرورة تطوير أساليبها لمواكبة هذه التحولات.

كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة تفاعلية بين أزمة القيم والسلوك المنحرف؛ فضعف القيم قد يؤدي إلى ضعف الرقابة الذاتية وتراجع الالتزام بالمعايير، الأمر الذي يزيد من احتمال ظهور السلوك المنحرف، بينما يؤدي تكرار السلوك المنحرف وتطبيعه إلى مزيد من إضعاف القيم والمعايير الاجتماعية. وبذلك يمكن أن تتشكل

دائرة متبادلة بين الأزمة القيمية والانحراف السلوكي، تجعل معالجة أحدهما مرتبطة بمعالجة الآخر.

وعلى مستوى الآثار الاجتماعية، فإن أزمة القيم الأخلاقية قد تؤثر في التماسك الاجتماعي من خلال إضعاف الثقة والتضامن والشعور بالمسؤولية تجاه المصلحة العامة، كما قد تؤثر في العلاقات الاجتماعية من خلال زيادة النزعة الفردية وتراجع بعض صور التعاون والاحترام. وقد تنعكس هذه الأزمة كذلك على سلوك الأفراد والجماعات من خلال زيادة قابلية بعض الممارسات غير الأخلاقية للانتشار أو التبرير، خاصة عندما تضعف آليات الضبط الاجتماعي وتصبح الاستجابة تجاه السلوك المنحرف غير واضحة أو غير فعالة.

وفي ضوء ذلك، فإن مواجهة أزمة القيم الأخلاقية والحد من السلوك المنحرف لا يمكن أن تعتمد على العقوبة وحدها، بل تتطلب رؤية اجتماعية متكاملة تركز على الوقاية وإعادة بناء القيم وتعزيز قدرة المؤسسات الاجتماعية على أداء وظائفها. ويأتي في مقدمة ذلك دعم الأسرة، وتطوير أساليب التنشئة الاجتماعية، وتعزيز دور المؤسسات التعليمية والثقافية، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، وتطوير الخطاب الإعلامي، ونشر الوعي الرقمي، إلى جانب ترسيخ قيم المسؤولية والعدالة والنزاهة واحترام الآخر.

ومن منظور سوسيولوجي، فإن إعادة بناء القيم الأخلاقية ينبغي أن تكون عملية مستمرة تستجيب للتحولات الاجتماعية دون أن تفقد المجتمع ثوابته الأساسية. فالمطلوب ليس رفض التغير الاجتماعي أو التكنولوجيا الحديثة، وإنما إدارة هذا التغير بصورة واعية، والاستفادة من إمكاناته الإيجابية، والحد من آثاره السلبية من خلال بناء وعي اجتماعي قادر على التمييز بين السلوكيات المقبولة وغير المقبولة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن معالجة أزمة القيم الأخلاقية تمثل مدخلًا أساسيًا للحد من السلوك المنحرف وتعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي. ويتطلب ذلك تكامل جهود مختلف مؤسسات المجتمع، بحيث تعمل الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الثقافية والإعلامية والدينية ومؤسسات المجتمع المدني بصورة متناسقة على بناء الإنسان القادر على الالتزام بالقيم وممارسة السلوك المسؤول في الواقع وفي الفضاء الرقمي على حد سواء.

وعليه، فإن مستقبل القيم الأخلاقية في المجتمع المعاصر لا يرتبط فقط بمدى قدرة المجتمع على المحافظة على قيمه التقليدية، وإنما يرتبط بقدرته على إعادة صياغة منظومته القيمية بما يتلاءم مع التحولات الجديدة، وتعزيز القيم التي تدعم التماسك

والمسؤولية والاحترام والعدالة، وبناء آليات اجتماعية فعالة تحول دون تحول أزمة القيم إلى أنماط مستقرة من السلوك المنحرف.

التوصيات و المقترحات :

أولًا - التوصيات:

في ضوء ما تناولته الدراسة من تحليل لأزمة القيم الأخلاقية وانعكاساتها على السلوك المنحرف في المجتمع المعاصر، توصي الدراسة بما يأتي:

1. إعادة بناء المنظومة القيمية بما يتناسب مع التحولات الاجتماعية والثقافية المعاصرة، مع المحافظة على القيم الأخلاقية الأساسية التي تدعم الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

2. تعزيز دور الأسرة في بناء الشخصية الأخلاقية من خلال الاهتمام بالحوار والتوجيه والقدوة الحسنة، وربط القيم بالممارسة اليومية بدلًا من الاقتصار على تقديمها في صورة نصائح وتعليمات.

3. تقوية العلاقة التكاملية بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية لضمان وجود رسائل قيمية متناسقة وعدم تعرض الفرد لتناقضات حادة بين ما يتعلمه وما يراه في البيئة الاجتماعية.

4. إعادة الاعتبار للقدوة الاجتماعية داخل الأسرة والمدرسة ومختلف المؤسسات، لأن الممارسة الفعلية للقيم أكثر تأثيرًا من الخطاب النظري في عملية اكتسابها.

5. تعزيز التربية الأخلاقية في المؤسسات التعليمية من خلال تحويل القيم إلى ممارسات وسلوكيات، مثل احترام الآخرين، والالتزام، وتحمل المسؤولية، والتعاون، والنزاهة.

6. إدماج التربية الرقمية ضمن منظومة التربية الأخلاقية، بحيث يتعلم الفرد كيفية التعامل المسؤول مع وسائل التواصل الاجتماعي والمعلومات والمحتوى الرقمي.

7. تعزيز الوعي بمخاطر السلوكيات المنحرفة المستجدة، خاصة التنمر الإلكتروني، والتشهير، ونشر الشائعات، وانتهاك الخصوصية، وخطاب الكراهية، وسوء استخدام التقنيات الحديثة.

8. تطوير الخطاب الإعلامي والثقافي بما يسهم في دعم القيم الأخلاقية، وتجنب تقديم السلوكيات المنحرفة بصورة جذابة أو طبيعية يمكن أن تؤدي إلى تطبيعها اجتماعيًا.

9. الحد من الفجوة بين القيم المعلنة والممارسات الفعلية داخل المؤسسات والمجتمع؛ لأن التناقض بين الخطاب والسلوك يؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد في القيم والمعايير.

ثانيًا- المقترحات:

1. إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز القيم الأخلاقية تتكامل فيها جهود الأسرة والمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني.
2. إنشاء برامج مستمرة للتربية القيمية تستهدف مختلف الفئات العمرية، وتربط بين القيم الأخلاقية والقضايا التي يواجهها الفرد في حياته اليومية.
3. إدخال مفهوم المواطنة الرقمية ضمن البرامج التعليمية والثقافية، بحيث يتعلم الأفراد حقوقهم وواجباتهم الأخلاقية في الفضاء الإلكتروني.
4. إطلاق مبادرات مجتمعية لنشر ثقافة السلوك المسؤول، تتناول موضوعات مثل احترام الآخر، والصدق، والنزاهة، والحوار، والتسامح، والمسؤولية الاجتماعية.
5. تطوير محتوى إعلامي هادف يقدم نماذج إيجابية للسلوك الاجتماعي، ويعمل على الحد من انتشار الصور التي تبرر العنف أو الإساءة أو الغش أو الاستغلال.
6. تفعيل البرامج الثقافية الموجهة للشباب من خلال الندوات والحوارات والأنشطة الفنية والثقافية والتطوعية التي تساعد على تعزيز الانتماء والهوية والمسؤولية.
7. إنشاء آليات للتنسيق بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية لضمان عدم وجود تعارض بين الرسائل التربوية والأخلاقية التي تقدمها الأسرة والمدرسة والإعلام والمؤسسات الثقافية.
8. اعتماد مبدأ القدوة المؤسسية بحيث تلتزم المؤسسات نفسها بالقيم التي تدعو إليها، وخاصة النزاهة والشفافية والعدالة والاحترام والمسؤولية.
9. تطوير برامج للتوعية بمخاطر التطبيع مع السلوك المنحرف، وتوضيح أن انتشار السلوك لا يعني بالضرورة قبوله أو مشروعيته اجتماعيًا وأخلاقيًا.
10. إعادة توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في نشر القيم الإيجابية بدل ترك المجال للمحتويات التي قد تسهم في إضعاف القيم أو نشر السلوكيات غير المنضبطة.
11. إنشاء مبادرات لتعزيز الحوار بين الأجيال بهدف تقليل الفجوة القيمية بين الشباب وكبار السن، وتحقيق التفاعل بين الخبرات والقيم الاجتماعية المتوارثة والتحديات الجديدة.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

المراجع

1- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 35
2- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1998، ص 153
3- زكي نجيب محمود، قيم من التراث، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 27
4- أحمد زايد، علم الاجتماع: الاتجاهات والنظريات، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006، ص 221
5- طلعت إبراهيم لطفي، علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع، دار غريب، القاهرة، 2008، ص 174
6- محمد الجوهري وآخرون، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 89.
7- عبد الله بن أحمد العلي، أزمة القيم الأخلاقية في المجتمع المعاصر: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة الدراسات الاجتماعية، 2018، ص 45-67.
8- محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 112-115.
9- حسن الساعاتي، علم الاجتماع ومشكلات الانحراف الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1998، ص 89-94.
10- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 462.
11- عبد الرحمن محمد العيسوي، علم النفس الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 215.
12- علي أسعد وطفة، التربية وقضايا المجتمع المعاصر، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2004، ص 87
13- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 432.
14- محمد عاطف غيث، مرجع سابق ص 289.
15- حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 297.
16- مصطفى سويف، الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص 116
17- سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية: بحث في علم الاجتماع الثقافي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 121.
18- فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي: رؤية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 263
19- حامد عمار، المدخل الثقافي في دراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 118.
20- أحمد زايد، علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية، دار العين للنشر، القاهرة، 2006، ص 204
21- محمد الجيلالي، أزمة القيم الحديثة والحاجة إلى الأخلاق الإيمانية: قراءة في فلسفة محمد عزيز الحبابي، مجلة نماء، المجلد 7، العدد 1، 2023، ص 31–33.
22- حنان أحمد أبو مهارة، انهيار السلم الاجتماعي وأزمة القيم في المجتمع الليبي: دراسة تحليلية سوسيولوجية للانعكاسات على الفرد والمجتمع، مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 2، 2026، ص 111–113.
23- أحمد أنور نور، نحو استراتيجية مقترحة للحد من أزمة القيم الأخلاقية والسلوكية بين الشباب، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2020، ص 160–162.
24- حنان أحمد أبو مهارة، مرجع سابق، ص 110–112.
25- منى زايد سيد عويس، الرقمنة وتحولات القيم والأخلاق في المجتمع المعاصر بين التحديات والفرص، المجلة العربية للقياس والتقويم، المجلد 6، العدد 11، 2025، ص 20–24

26- نجلاء عطية عبد الرحمن عبد الله وآخرون، القيم الأخلاقية في الجامعات المصرية في عصر التحول الرقمي، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد 28، العدد 9.3، 2022، ص 45–49.
27- عمران حسين الأحرش، التحولات الاجتماعية في ظل الثورة الرقمية: دراسة تحليلية لانعكاسات مواقع التواصل الاجتماعي على منظومة القيم والعلاقات الاجتماعية، مجلة العلوم الشاملة، 2026، ص 6–8.
28- Leon Anderson, Deviance: Social Constructions and Blurred Boundaries, 2nd ed., SAGE Publications, Thousand Oaks, 2024, pp. 1–10.
29- Tina H. Deshotels & Craig J. Forsyth, "Change and Challenge: Constructing a New Typology for Deviance and Crime," Deviant Behavior, Vol. 47, No. 1, 2026, pp. 1–10.
30- Tina H. Deshotels & Craig J. Forsyth, - مرجع سابق.10–1 pp.
31- فواز عويد فياض العنزي، الجريمة والسلوك المنحرف في النظرية السوسيولوجية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد 82، عدد 3، 2022، ص 8–1
32- جلال عبد الله فارع، علاقة السلوك المنحرف بالبيئة الاجتماعية في ظل مؤسسات الضبط الرسمية، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، مجلد 19، عدد 1، 2022، ص 149–153.
33- محمد بن عودة، الانحراف والجريمة في الفضاء السيبراني: مقاربة سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 2، 2024، ص 115–120.
34- فواز عويد فياض العنزي، مرجع سابق، ص 25–30.
35- عمار بشير نور الدائم، ويحيى علي إبراهيم عبد العال، أثر التعرض المكثف والمتكرر للمحتوى غير الأخلاقي على القيم والسلوك الاجتماعي: دراسة تحليلية في المجموعات النسوية المغلقة على منصة فيسبوك، المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب، المجلد 4، العدد 6، 2025، ص 76–82
36- محمد محمود الجوهري، علم الاجتماع ومشكلات المجتمع المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2021، ص 167–171.
37- محمد الجيلالي، أزمة القيم الحديثة والحاجة إلى الأخلاق الإيمانية: قراءة في فلسفة محمد عزيز الحبابي، مجلة نماء، المجلد 7، العدد 1، 2023، ص 30–35.
38- حنان أحمد أبو مهارة، امرجع سابق، ص 108–111.
39- منى زايد سيد عويس، مرجع سابق، ص 20–24
40- سليمة بخيت، ومحمد بوضياف، أزمة التنشئة الاجتماعية في ضوء المكون الثقافي المحلي والعولمة، أعمال الملتقى الدولي الأول حول تغير القيم في المجتمع العربي بين التكيف والانهيار، 2023، ص 4–8.
41 جميل محسن منصور، علي بشار كشاش، وكاظم لفته جبر الإمارة، القيم الأخلاقية في العصر الرقمي: دراسة فلسفية واجتماعية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد 3، 2025، ص 1–23.
42- حنان أحمد أبو مهارة، مرجع سابق، ص 108–111
43- عبد الرزاق الدريدي، دور المؤسسات الاجتماعية في تعزيز القيم ومواجهة التحولات الاجتماعية المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 1، 2024، ص 91–96.